

التصعيد في البحر

القرصنة الصومالية وشركات الأمن الخاصة

ارتفعت وتيرة هجمات القرصنة على السفن التجارية في جميع أنحاء العالم بشكل كبير خلال السنوات الست الماضية، وكثير منها يعزى إلى الجماعات الصومالية العاملة في بحر العرب وخليج عدن والمحيط الهندي والبحر الأحمر. كما غدت أعمال القرصنة أكثر تكلفة، من الناحيتين البشرية والاقتصادية، إذ أفضت المطالبة بعمليات عالية إلى الدخول في مفاوضات طويلة وبالتالي فترات أسر طويلة للرهائن البحارة. من جهتها زادت القوات البحرية الدولية من كثافة حضورها في المياه المتضررة، وخاصة منذ سنة ٢٠٠٨. ولئن أفلحت القوات البحرية في تعظيم الأمن البحري في المناطق التي تشملها الدوريات، إلا أن القرصنة شرعوا في استخدام السفن المختطفة بوصفها «السفن الأم» لنقل مؤن وأسلحة وزوارق هجومية، ما يسمح لهم بتوجيه ضربات على مسافات أكثر بعداً من الساحل مما كانوا يقوون عليه فيما مضى.

قدرة القرصنة الصومالية على مواجهة التحرك الدولي دفعت شركات الشحن البحري إلى اللجوء إلى شركات الأمن الخاصة (PSCs) كي توفر الأمن لطواقمها وسفنها، وهذا تحول كبير لصناعة قاومت طويلاً وضع أسلحة على متن السفن بسبب الآثار القانونية والتأمينية الغامضة والمخاوف بشأن سلامة الطاقم، والمخاوف من أن يشجع هذا على تصعيد العنف في عرض البحر. وما هو ذو دلالة إقرار العديد من الحكومات والمنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية بذلك تدريجياً، وإن جاء دون تشجيع هذه الممارسة، بوصفه خياراً لحماية السفن في المناطق الخطرة.

عدد عمليات الخطف الناجحة التي نفذها القرصنة الصوماليون انخفض في عام ٢٠١١.

هذا الفصل يلقي نظرة متفحصة على المواجهة الحالية بين القرصنة الصوماليين وشركات الأمن الخاصة، مركزاً على التحديات وقواعد السلوك ذات الصلة بالحد من الأسلحة الصغيرة لجميع الأطراف. كما يسعى إلى تحديد أنواع الأسلحة الصغيرة التي يستخدمها القرصنة الصوماليون وشركات الأمن الخاصة، مستكشفاً ما إذا كان تزايد استخدام الحراس المسلحين لحماية السفن سيعزز الأمن أم سيؤدي إلى تفاقم العنف في عرض البحر. مقابلات مع ممثلي شركات الأمن الخاصة ومجموعات القرصنة،



أعضاء مجموعة مكافحة القرصنة لخفر السواحل الإقليمية الوسطى، أحدهم يحمل قاذفة صاروخية واصلأ إلى شاطئ قرب هوبيو، أكتوبر ٢٠٠٨ © فيرونك دو فيجويري/ غيتي امجس



قارب في البحر الأحمر يُعتقد انه يعمل بمثابة منصة عائمة لتحميل الأسلحة وتنزيلها من السفن التي تحميها شركات الأمن الخاصة، أكتوبر ٢٠١١ © دي اس

وتحليل لبيانات المكتب البحري الدولي، ومساهمات الخبراء من بين المصادر المستخدمة في هذا الفصل. النتائج الرئيسية كما يلي:

- لئن أزداد عدد الهجمات التي حاول قراصنة صوماليون شنّها في عام ٢٠١١، إلا إنها كانت أقل نجاحاً مما كان عليه الأمر في عام ٢٠١٠ وتمخضت عن عمليات خطف قليلة.
- تزايد شروع مجموعات القراصنة في اللجوء إلى العنف الدموي وإساءة معاملة رهائنهم خلال فترات قيامها بالهجمات وعمليات الاحتجاز.
- القراصنة الصوماليون يواصلون بشكل أساسي استخدام بنادق هجومية ورشاشات خفيفة وقاذفات قنابل صاروخية. أما المزمع بشأن استخدام أسلحة أكثر تدميراً فهي في الأغلب غير محققة وذات طابع مروي. بيد أن قدرة القراصنة على التكيف تبعاً لتغير الظروف، فضلاً عن توفر الأسلحة في الصومال، تزيديان من خطر تراكم الأسلحة بأيادي القراصنة.
- نظراً لانعدام وجود لوائح موحدة، فليس ثمة معيار موحد لـ «عدة سلاح» لشركات الأمن الخاصة (PSCs)، كما تتباين القواعد المتعلقة باستخدام القوة تبايناً كبيراً. فبعض البلدان لا تجيز لشركات الأمن البحرية الخاصة إلا حمل أسلحة نصف آلية. أما عملياً فتتفجع الشركات الأمنية الخاصة من طائفة واسعة من الأسلحة، بما في ذلك بنادق قنص ورشاشات متعددة الأغراض ومدافع رشاشة خفيفة وبنادق هجومية تامة الآلية وبنادق قناصة بترباس وبارودات ومسدسات.
- ينشأ عن وجود حراس مسلحين على متن السفن تحديات قانونية معقدة وأخرى ذات صلة بالحد من الأسلحة الصغيرة على صعيد حركة الحراس المسلحين في الموانئ والمياه الإقليمية، فضلاً عن قضايا المسؤولية الناشئة عن استخدام الحراس للقوة والأسلحة النارية.
- سعى عدد من الدول لتسهيل الترتيبات المتعلقة بالأمن المسلح الخاص على متن السفن، لكن المخططات التي استخدمتها متباينة بشكل ملحوظ، فبعض الدول منحت شركات الأمن الخاصة إمكانية استئجار الأسلحة النارية التي تملكها الحكومة.

لقد أثبت القراصنة الصوماليون، بتعديل أساليبهم وتوسيع امتدادهم الجغرافي، محدودية ترتيبات أمن الدولة في عرض البحر، الأمر الذي ما ابقى من الخيارات القليلة لصناعة النقل البحري المشرعين الحكوميين إلا قبول استخدام حراس مسلحين خواص. لقد نمت شركات الأمن البحرية، من كونها لاعباً غير ذي دور يذكر إلى حماة لربع السفن تقريبا التي تجوب في منطقة شديدة الخطورة معرضة للقراصنة الصومالية، وستزداد هذه الشركات أهمية، على ما يبدو، في المستقبل القريب.

بعض شركات الأمن الخاصة تطلق طلقات تعطيل صوب نظام الدفع لقارب قراصنة

أما إذا كان هذا النموذج الجديد سيقوي الوضع الأمني إجمالاً في البحار فهذه مسألة ما لبثت مفتوحة، فالتراجع النسبي لنسبة نجاح هجمات القراصنة اعتباراً من أواخر عام ٢٠١١ يقدم أسباباً أخرى تبعث على الأمل. غير أن وجود شركات الأمن الخاصة لم يحول دون دفع الفديات التي أصابت زيادة مرة أخرى في عام ٢٠١١. أضف إلى ذلك أن النشر السريع لشركات الأمن الخاصة تخطى بعيداً حركة التشريعات نظراً لأن مسائل مثل أنواع وكميات ومشتريات واستخدام الأسلحة النارية تقتضي اهتماماً مركزاً. كما تشير الأدلة المتاحة إلى أن القراصنة، رداً منهم على تزايد القوة المسلحة في البحر، أخضعوا البحارة إلى عنف أكثر فتكاً خلال الهجمات وإلى إساءة معاملتهم على نحو أشد أثناء فترة الاحتجاز. وبالإجمال لقد كوّن القراصنة أساليبهم رداً على الجهود البحرية الدولية للحد من أنشطتهم.

إن جاء اليوم الذي لن يجد فيه القراصنة سفناً عزلاء يهاجمونها، فقد يلجأون إلى وسائل أكثر عنفاً وابتكاراً من أجل الإبقاء على تدفق أموال الفديات، كما فعلوا في الماضي عندما واجهوا تحديات مماثلة. واعتباراً من نهاية عام ٢٠١١، ثمة تطورات تكتيكية جديدة منها زيادة زوارق الإسكف المهاجمة، ضرب السفن وهي بالقرب من الموانئ أو في داخلها، وخطف اجانب وهم على اليابسة. وفي ظل غياب جهود جدية لإشراك القراصنة الصوماليين بشكل سلمي، ومعالجة دوافعهم الأكثر عمقاً، فإن استخدام حراس مسلحين على متن السفن قد يرتد سلباً على الحامي والمحمي المفترضين. ❏